أنباء سورية

فرنسا ترفض اتهامات الرئيس السوري: لن نتلقى دروساً منكم

«قسد» ترد على الأسد: آخر من يحق له الحديث عن الخيانة

اطفال لاجئون سوريون في قرية عين بعل قرب صور في لبنان (رويترز)

عواصم ـ وكالات: ردت كل من الميليشيات الكردية وباريس على الاتهامات التي وجهها الرئيس السوري بشار الأسد بـ«بخيانة الأولى» وبدعم الثانية «للإرهابيين».

واتهمت الميليشيات التي تهيمن على قوات سوريا الديموقراطية «قسد» الأسد بدوره بالخيانة، وبأنه فتح أبواب البلاد أمام جحافل الإرهاب الأجنبي التي جاءت من كل أصقاع الأرض.

وقالت «قسد» في بيان أوردته وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ): «بشار الأسد وما تبقى من نظام حكمه، هم آخر من يحق لهم الحديث عن الخيانة وتجلياتها، بما أن هذا النظام هو المسؤول مباشرة عن فتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام جحافل الإرهاب الأجنبي، التي جاءت من كل أصقاع الأرض، كما أنه هو بالذات الذي أطلق كل الإرهابيين من سجونه ليوغلوا في دماء السوريين بمختلف تشعباتهم».

وأضافت قسد أن «النظام الذي مازال يراهن على الفتنة الطائفية والعرقية ويتخندق وفق هذه المعطيات، هو ذاته أحد تعاريف الخيانة التي إن لم يتصد لها السوريون فستؤدي بالبلاد إلى التقسيم، وهو ما لن تسمح به قواتنا بأي شكل من الأشكال».

ورأت قسد، التي تسيطر على ربع مساحة سورية: «ليس مستغربا أن يعتبر بشار الأسد القوات التي تساهم في تأسيس نظام اجتماعي مبني على العدالة والمساواة خيانة، ذلك أن هذه القوات منبثقة من صميم هذه التجربة، ومتمأسسة كجيش وطني يحارب الإرهاب ويدحره في كل الميادين، وبما أن منظومة الاستبداد تعتبر الحراك المطلبي الجماهيري مؤامرة كونية، فالمؤكد أنه سيعتبر كل ما انبثق عن هذا الحراك خيانة».

وجاء البيان الكردي ردا على قول الأسد: «عندما نتحدث عما يطلق عليه تسميه الأكراد.. بغض النظر عن هذه التسمية.. كل من يعمل تحت قيادة أي بلد أجنبي في بلده وضد جيشه وضد شعبه هو خائن».

من جهته، وصف الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، اتهامات الأسد شديدة اللهجة لبلاده بدعم الإرهاب، «بغير المقبولة».

وقال ماكرون، في مؤتمر صحافي مع ينس ستولتنبرغ أمين عام حلف الناتو أمس: «كان موقفنا متسقا منذ البداية بمكافحة عدو واحد في سورية وهو داعش».

وتابع: «لذلك فإن التصريحات لم تكن مقبولة» لأنه «إن كان هناك من قاتل ويمكنه الانتصار بحلول نهاية فبراير، فهو التحالف الدولي».

وأضاف: «لا أعتقد أنه بالإمكان بناء سلام دائم وحل سياسي بدون سورية والسوريين، ولا أعتقد في المقابل أن سورية تتلخص ببشار الأسد».

وأشار ماكرون إلى أن وزير الخارجية جان إيف لودريان رد على الأسد بدوره أمس الأول من واشنطن بالقول إن فرنسا «لن تتلقى دروسا من رجل أخرج آلاف المتطرفين من السجن لتأجيج الحرب الأهلية واعتمد على روسيا وإيران للبقاء في السلطة». وقال: «عندما تقضي وقتك في ذبح شعبك وارتكاب المجازر، فإنك ستكون أكثر انعزالا».

وتابع: إذا أردنا بناء عملية سياسية لتحقيق الاستقرار.. فعلينا جمع الأطراف حول مائدة (المفاوضات) وبناء عملية انتقالية لا تسمح باستمرار الوضع الراهن لأنه سيفضي إلى بقاء ملايين المعارضين السوريين الذين خشوا على حياتهم خارج بلادهم.

وكان الأسد وصف فرنسا بأنها رأس الحربة في دعم الإرهابيين وأن الفرنسيين «ليسوا في موقع أو موقف يقيم مؤتمرا يفترض بأنه مؤتمر للسلام»، مشددا على أن «من يدعم الإرهاب لا يحق له أن يتحدث عن السلام، عدا عن أنه لا يحق لهم أن يتدخلوا في الشأن السوري أساسا».

المعارضة السورية: بوتين هو صاحب النصر في سورية

د.ب.أ: أكد خالد المحاميد، نائب رئيس وفد المعارضة السورية إلى مفاوضات جنيف، أن المعارضة لم ولن تصل لموقع ترغم فيه على القبول بما يمس حقوق الشعب الثوري وثورته، وشدد على أن إعمار سورية يتطلب مشاركة عالمية تفوق قدرات حلفاء نظام الرئيس بشار الأسد، وأن مثل هذه الجهود لن تبدأ قبل تحقيق استقرار استراتيجي لا يمكن ضمانه إلا بحل عادل.

وأوضح المحاميد في مقابلة مع وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) أن «الحل السياسي العادل والشامل وفق قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرار 2254، هو وحده ما يضمن عودة جدية لاستقرار الدولة السورية، فالنظام متقدم عسكريا حاليا بقوات حلفائه من الروس والإيرانيين، وهؤلاء لا يمكنهم الاستمرار في دفع تكلفة الحرب ولا يملكون مئات المليارات التي تتطلبها إعادة الإعمار والدفع لإنقاذ الاقتصاد المتهاوي». واعتبر أن «اعتقاد البعض أن الأمر كله متوقف على الحسم العسكري وأن المعارضة باتت بالموقف الضعيف اعتقادا واهما، فهؤلاء يتعمدون غض الطرف عن أسئلة جوهرية، مثل كيف سيسير الأسد دولته ودخل المواطن أقل من دولار في اليوم؟ وكيف سيؤمن الحدود بعد انسحاب حلفائه وهو لم يعد يملك جيشا وطنيا؟».

وبالاشارة الى إيران «مشكلتنا الحقيقية الآن ليست مع النظام بل مع إيران، فهي من يحدد مسار التفاوض السياسي وهي من أفشل مفاوضات جنيف الأخيرة».

أما فيما يتعلق بروسيا، فيرى المحاميد أن «المكسب الحقيقي لها بالمقام الأول عودتها لمكانتها كقوة دولية بارزة تستطيع فرض إرادتها سياسيا وعسكريا، فضلا عن دورها في دحر داعش، فالزعيم الروسي ڤلاديمير بوتين هو صاحب النصر الحقيقي هنا لا نظام الأسد».

وأكد: «نحن منفتحون على سوتشي أو أي مؤتمر آخر إذا كان الحوار به حوارا سوريا ـ سوريا بهوية ونفحة سورية لا روسية، نريد حوارا يدعم مطالب شعبنا ويغير بنية النظام الأمنية القمعية التي قادت للثورة من أجل الوصول لدولة سورية مدنية يتحقق فيها العدل والمساواة للجميع».

موسكو تُحذّر: «الدواعش» يُعيدون تجميع أنفسهم في أفغانستان

عواصم ـ وكالات: حذر رئيس ادارة الأمن الفيدرالي الروسي الكسندر بورتنيكوف من أن من وصفهم بالارهابيين يعيدون تجميع صفوفهم في آسيا الوسطى بعد هزيمتهم في سورية والعراق ويتجهون الى خارج منطقة الشرق الاوسط. ونقلت وكالة «نوفوستي» للأنباء الروسية عن بورتنيكوف القول في اجتماع عقده قادة الأجهزة الأمنية والاستخباراتية لدول الرابطة المستقلة ان «المركز الرئيسي لتجمع المجرمين أصبح في أفغانستان، حيث باتت موطئ قدم لداعش، وحيث تتوافر إمكانية لدى المقاتلين للتسلل إلى أراضي دول رابطة الدول المستقلة».

واضاف بورتنيكوف ان قادة المسلحين المتطرفين انتقلوا لإستراتيجية «الكفاح المستقل»، موضحا أنهم يعملون من أجل تحويل آسيا الوسطى والشرق الأوسط الى قاعدة للتوسع والانتشار كما أنهم يستقطبون مسلحين جددا.

من جهته، حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من محاولة استغلال الإرهابيين منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى كمنطلق لهم يشكلون منهما خطرا كبيرا على بلدان رابطة الدول المستقلة.

وجاء هذا التحذير في رسالة ترحيب وجهها بوتين، عبر بورتنيكوف، إلى الاجتماع الـ 43 لقادة أجهزة الأمن لرابطة الدول المستقلة الذي انعقد أمس في موسكو.

وفي هذا السياق، أشار الرئيس الروسي إلى أهمية تعزيز روابط الشراكة بين أجهزة الأمن في تلك الدول وتنسيق المناهج في تحقيق الأهداف الملحة، وتنشيط تبادل الخبرات والمعلومات العملياتية والتحليلية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات المدنية.

«مراسلون بلا حدود»: سورية تبقى الأخطر على الصحافيين

باريس ـ كونا: أعلنت منظمة «مراسلون بلا حدود» أمس أن 65 صحافيا حول العالم لقوا مصرعهم هذا العام في حصيلة هي الأقل منذ 14 عاما.

وقالت المنظمة في تقريرها السنوي إن من أسباب انخفاض عدد الضحايا الصحافيين هو «إخلاء الدول الخطيرة من صحافييها»، مضيفة أن سورية تبقى الدولة الأكثر خطورة في العالم على الصحافيين.

وأوضحت أن عدد الصحافيين الذين قتلوا خلال العام 2017 تراجع بنسبة 18٪ مقارنة بحصيلة العام الماضي وذلك بسبب الوعي بضرورة حماية الصحافيين بصورة أفضل وتزايد الحملات التي قامت بها المنظمات الدولية ووسائل الإعلام. واضافت أنه من بين الـ 65 صحافيا الذين قتلوا تم اغتيال 39 منهم أو استهدافهم بشكل متعمد فيما قضى 26 منهم في أثناء ممارسة مهامهم.

وأكدت أن سورية تبقى الدولة الأكثر خطورة في العالم مع مقتل 12 من الصحافيين متقدمة على المكسيك وأفغانستان والعراق، مشيرة الى أن «المكسيك هي الأخطر على الصحافيين بين دول العالم التي لا تشهد نزاعات».

أنباء لبنانية

«أزمة طارئة» بين «ثنائي الحكم» و«الثنائي الشيعي»

لماذا ذهب بري إلى «الحد الأقصى» في التصعيد؟!

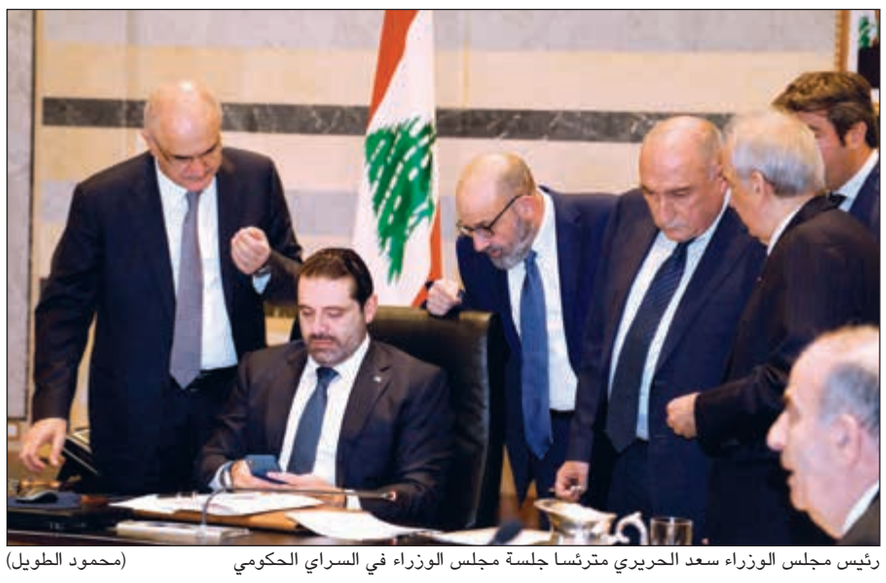
رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري مترئسا جلسة مجلس الوزراء في السراي الحكومي (محمود الطويل)

ما حدث في الساعات والأيام الأخيرة أبلغ دليل الى هشاشة الوضع السياسي في لبنان وقابليته للانهيار المفاجئ في أي لحظة، بحيث لا يمكن الركون الى «المظاهر السياسية الخادعة» التي تظهر وضعا سليما وتماسكا داخل الحكم وأجواء ود وتفاهم بلغت ذروتها في أزمة استقالة الرئيس سعد الحريري. شهر العسل بين أركان الحكم لم يدم طويلا، وبعدما «ذاب ثلج» أزمة الاستقالة «بان مرج» الخلافات الكامنة والنائمة والصراع على السلطة. الرئيس ميشال عون الذي أغدقت عليه الأوصاف والإشادات بإدارته الحكيمة والمسؤولية للأزمة والأوضاع، يتهم بارتكاب «خرق ميثاقي». الرئيس نبيه بري الذي فاجأ الجميع بالوقوف الى جانب رئيس الجمهورية وخلفه في الأزمة الأخيرة بدعم لا تشوبه شائبة وأوحى بفتح صفحة جديدة وتجاوز خلافات وحساسيات الماضي، فاجأ الجميع مرة ثانية وفي غضون أسابيع بالانقضاض على مرسوم صادر عن رئيسي الجمهورية والحكومة ونشر أجواء التوتر والتصعيد والذهاب بعيدا في الموقف، الى درجة التلويح بأزمة حكومية. وكان من الطبيعي أن يثير هذا الانفجار السياسي المفاجئ موجة من الذهول والاستغراب لأنه جاء من خارج السياق ومتعارضا مع أجواء الاتفاق والتعاون التي أنقذت البلاد من أزمة خطيرة.

المشكلة، موضوع الساعة، تفجرت مع توقيع رئيسي الجمهورية والحكومة على مرسوم منح أقدمية سنة لضباط دورة 1994 عرفت باسم «دورة عون». هذا المرسوم جاء خاليا من توقيع وزير المال علي حسن خليل، وكانت للرئيس نبيه بري ازاءه ردة فعل قوية دفعت الى التريث وتجميد المرسوم الذي كان مقررا نشره أمس الأول.

لم تنفع كل التبريرات والتوضيحات الصادرة عن «مصادر رئاسية» وفيها أن الأقدمية المعطاة للضباط لا ترتب نفقات مالية ولا يحتاج مرسومها الى توقيع وزير المال، وأن الرئيس عون لم يقصد إقصاء وزير المال ولم يضمر توجيه أي إشارة سلبية للرئيس بري، وبادر الى توقيع مرسوم وصل إليه موقعا من رئيس الحكومة من دون توقيع وزير المال، مستندا الى حالات سابقة مماثلة. ولم يتجاوب الرئيس بري مع الدعوات الصادرة عن قصر بعبدا بعدم تكبير المشكلة ووضعها في إطارها الصحيح والوثوق بعدم وجود أبعاد سياسية لها، ليصبح السؤال بقوة الآن: لماذا ذهب بري الى الحد الأقصى من التصعيد الى حد القول «ان هذا المرسوم يضرب الميثاق والقانون ويشكل مخالفة صريحة وجريمة بحق الجيش اللبناني»؟ وما لم يعلنه بري صراحة مررته أوساطه التي حذرت من أزمة أخطر من أزمة استقالة الحريري في حال لم تعالج الأزمة المستجدة وفق الأصول القانونية، والمشكلة ستكبر وستتخذ أشكالا تصعيدية مفتوحة على كل الاحتمالات، والآتي أعظم ما لم تتم إعادة تصويب المسار.

ولماذا يذهب بري الى هذا الحد في رد فعله، الى حد التلويح بأزمة حكومية بعدما كان ساهم في جهود مركزة لتطويق أزمة حكومية ببيان «لم يجف حبره بعد»، والى حد الإطاحة بإيجابيات «أزمة الاستقالة»، وتجاهل مرونة وتنازلات الوزير جبران باسيل في موضوع تطبيق قانون الانتخابات.

وفي ملف النفط (تلزيم البلوك رقم 9 في الجنوب). فإن يفعل بري ذلك يعني أن المسألة مطروحة حاليا على درجة من الأهمية والخطورة في نظره وتستأهل التحول الى لغة التحذير واللعب على حافة الهاوية.

يمكن القول ان ثلاثة أسباب رئيسة دفعت الرئيس بري الى اتخاذ هذا الموقف بسقف سياسي عال، وهي:

1 ـ التمسك بتوقيع وزير المال على كل المراسيم كتوقيع رابع ملزم ودائم، وعدم القبول بحصول «سابقة» صدور مرسوم خال من توقيع وزير المال. ومن الواضح أن الرئيس بري أدرك أهمية وزارة المال بعد تجربة ناجحة مع الوزير علي حسن خليل في حكومتي تمام سلام وسعد الحريري. فقد أعطته هذه الوزارة سلطة التدخل والتأثير في السلطة التنفيذية، وأعطت الطائفة الشيعية دورا تفتقده في هذه السلطة. وكل مرة كان بري يشكو من تصرف مسيء في حقه أو متجاهلا لمصالحه ونفوذه، كان يلجأ الى «تحريك» وزارة المال واتخاذ إجراءات عقابية بعدم صرف الأموال كما حدث في موضوع تعيينات قوى الامن الداخلي قبل أشهر. هذا الواقع يريد بري أن يكرسه ويصبح عرفا، والعرف في لبنان ونظامه الطائفي له قوة النص وأكثر. وإذا كان بري تنازل عن وزارة المال للرئيس رفيق الحريري (بعدما كان اتفاق الطائف أعطاها عرفا للشيعة وأعطى الدروز موقعا افتراضيا هو رئاسة مجلس الشيوخ) ليتولاها الرئيس فؤاد السنيورة وبعده شخصيات مقربة منه مثل جهاد أزعور ومحمد شطح وريا الحسن، فإن بري مصمم على عدم التنازل عن وزارة المال مرة ثانية، وعدم التساهل في أي تعد على صلاحياتها.

2 ـ التوازن الدقيق في المؤسسات الأمنية والعسكرية، وخصوصا في الجيش اللبناني وعلى مستوى الضباط الذين يعادلون في التصنيف الإداري مرتبة «وظائف الفئة الأولى»، والرئيس بري يتوقف عند الانتهاك الحاصل في التوازن الطائفي بفعل توزع المستفيدين من الأقدمية المعتمدة بين 180 ضابطا مسيحيا و14 ضابطا مسلما، يضاف الى ذلك ضرب مبدأ العدالة والمساواة بين الضباط مسلمين ومسيحيين على حد سواء، لأن المرسوم مجحف بحق الضباط من خريجي دورات ما بعد دورة 1994 كونه يمنح ضباط تلك الدورة أسبقية سنة على الآخرين، وبالتالي امتياز تولي المراكز القيادية.

3 ـ الثنائية الجديدة في الحكم التي زادتها الأزمة الأخيرة رسوخا، «ثنائية عون ـ الحريري» التي يتوجس منها بري ويحسب لها حسابا، هو الذي لا يريد أي شكل من أشكال العودة الى الجمهورية الأولى، ولا يريد لتحالف عون ـ الحريري أن تكون له قدرة وسلطة البت بالمشاريع والتعيينات والقرارات من دون التنسيق معه وبمعزل عنه.

الرئيس بري يفصل بين الواقع السياسي والواقع السلطوي، فإذا كان الرئيس عون هو أفضل الرؤساء استراتيجيا، وإذا كان بقاء الحريري ضرورة للاستقرار، فإن هذا لا يبرر الإخلال بقواعد اللعبة وبمعادلة الحكم ونشوء أرجحية لصالح هذه الثنائية، بحيث أن اتفاق الحريري وعون على أي أمر كاف لحصوله ولأن يصبح واقعا، وأن رفضهما لأي أمر كاف لإجهاضه ورفع سد منيع في وجهه. ومن غير المستبعد أن يفكر بري في إقامة توازن حكومي جديد ومقابل ثنائية «المستقبل التيار الوطني الحر» تكون ثلاثية «أمل ـ الاشتراكي ـ القوات».

تقول أوساط عين التينة في تسريباتها حول المشكلة الجديدة ان الوزير علي حسن خليل أبلغ الحريري أن المرسوم سيُفجّر مشكلة كبرى في البلد إذا جرى فرضه كأمر واقع، وأن الحريري أوضح له أنه تعرض لضغط وإلحاح شديدين من الرئيس عون ما دفعه الى التوقيع على المرسوم. وتذكر الأوساط بأن الحريري كان أكد قبل نحو 3 أشهر أن المرسوم موضع الخلاف لن يمر إلا على «قطع يده» لأن من شأنه «تخريب الجيش» وهو لن يوقع عليه.

قد يكون الرئيس عون وجد أن الوقت مناسب لتمرير هذا المرسوم في ظل أجواء سياسية مؤاتية ومثالية من الصعب أن يواجه فيها «ثنائي الحكم» اعتراضات من «الثنائي الشيعي»، وقد يكون الحريري أقدم على التوقيع من باب رد الجميل للرئيس عون على وقفته معه التي لا ينساها، ولكن حسابات حقل رئيسي الجمهورية والحكومة لم تتطابق مع حسابات بيدر رئيس المجلس مدعوما من حزب الله، فهل يتراجع عون والحريري ويجمدا المرسوم؟! وهل هناك من مخرج حل وسط برعاية وترتيب من حزب الله؟! وإذا لم يكن من تراجع ومن مخرج، هل يمضي بري قدما في التصعيد والى أين يمكن أن يصل؟!

أوساط عين التينة نقلت تحذيرات جدية من تفجر مشكلة كبرى في البلد

لم تنفع التبريرات «الرئاسية» في احتواء الأزمة

لا مستقبل للسلاح غير الشرعي

بيروت ـ ناصر زيدان

مصادر متابعة لمجريات الاحداث في منطقة الشرق الاوسط، ترى ان قرار الحفاظ على الاستقرار في لبنان متفق عليه من مختلف القوى الدولية، وتواكب هذا الاتفاق قناعة ثابتة عند الاغلبية الساحقة من القوى السياسية اللبنانية، على اعتبار ان اي مغامرة غير محسوبة، لأي من القوى او الطوائف اللبنانية، ستجر الويلات على أصحابها بالدرجة الاولى، ويمكن ان تؤدي الى نتائج عكسية. كما ان محاولات البعض استخدام الوضع الفلسطيني في المخيمات، والتلطي خلفه لإحداث فوضى، لا يمكن له ان يمر، نظرا للاتفاق بين كل القوى الفلسطينية الاساسية على عدم التدخل في الشؤون اللبنانية، ولأن اي فلتان امني لبعض المجموعات، سيتم التصدي له بحزم من قبل القوى الشرعية اللبنانية، وقد تؤدي نتائجه الى إلغاء اتفاق القاهرة للعام 1969، والذي بموجبه تم منح الشرعية للسلاح الفلسطيني داخل مخيمات اللاجئين في لبنان.

وساهمت رؤية الويلات التي نتجت عن الفوضى المسلحة التي حدثت في سورية والعراق واليمن وليبيا، بخلق اجواء من الوعي السياسي في لبنان، نظرا لما يمكن ان يحدث إذا ما خرج اي طرف عن موجبات العقد الوطني، وحاول الاستقواء بالسلاح لتغيير المعادلات، فالنتيجة ستكون وخيمة. وتجربة مايو من العام 2008 لم تكن موفقة، وهي لم تغير اي زاوية من زوايا اتفاق الطائف، على عكس ما يعتقد البعض، بل تحول الضعف العسكري لبعض الاطراف مصدر قوة، كما ان بعض الاطراف التي حملت السلاح، خسرت من مكانتها عند اللبنانيين، لأن اللبنانيين جميعهم لا يرغبون في الفوضى، ويخافون من مستقبل اي تطرف، ولأنهم دفعوا ثمنا غاليا من حياة ابنائهم، ومن ممتلكاتهم من جراء الاعمال القتالية التي حصلت في الماضي إبان الحرب الاهلية، او من جراء العدوان الاسرائيلي.

في ذاكرة اغلبية اللبنانيين رؤى عن معادلات الانتصار او الهزيمة، او عن تجارب قديمة تفرض على كل المجموعات المكونة للشعب اللبناني ـ لاسيما الطوائف والمذاهب ـ اخذ الاحتياطات العسكرية، خوفا من تمادي بعضها ضد البعض الآخر. وتؤكد مراجع واسعة الإطلاع على ما يجري، ان هذه المعادلة انتهت، ولا يمكن التهويل بها مرة جديدة.

القرار بتسليم الدولة اللبنانية كل المهام الامنية والدفاعية مأخوذ من قبل كل المعنيين، وتقوية الجيش والقوى الامنية الأخرى مهمة لبنانية ودولية جامعة، وبعض التجاوزات التي تحصل بين الحين والآخر من قبل جهات لبنانية او فلسطينية او عراقية، تعتبر استثناء في طريقه الى التآكل. وليس من مصلحة اي جهة لبنانية ـ بما في ذلك الاحزاب التي تملك سلاح ـ ان تغطي ايا من الحالات الشاذة، وهي تعلم ان مساحة التحرك لها محدودة في هذا السياق، وهي محاصرة بطبيعة الحال فيما لو قررت تجاوز الخطوط الحمراء الموضوعة امامها لبنانيا ودوليا.

لذا فإن اغلبية القوى السياسية قررت ان تترك موضوع السلاح غير الشرعي الى المفاوضات، لأنه يرتبط بأوضاع اقليمية معقدة، وفي الوقت ذاته، فلدى المجموعات اللبنانية كافة تطمينات بأن السلاح الموجود خارج ايدي القوى النظامية لن يستخدم في الداخل، وإذا ما فكرت اي جهة لبنانية او فلسطينية او سورية او عراقية او غيرها الدخول في اي عملية تؤدي الى إرباك الامن في لبنان ستدفع الثمن غاليا، وسيرتد الامر عليها. ودائما وفقا لمعلومات المراجع الواسعة الإطلاع.